مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد الثامن ،العدد الأول ،أكتوبر ،2022 ص - ص:421-454

القضية الجزائرية وأثرها على العلاقات الإيطالية– الفرنسية 1954– 1962.

The Algerian case and its impact on Italian-French relations 1954-1962

أحمد عصماني(*)	الحبيب سالم
جامعة البليدة 2– لونيسي علي، (الجزائر)،	جامعة البليدة 2– لونيسي علي، (الجزائر)،
Ahamdosmani30@gmail.com	salemelhabib95@gmail.com

تاريخ الاستلام: 31 /2021/08 تاريخ القبول: 27 /2021/11 تاريخ النشر: 11 /2022/10

الملخص: احتلت القضية الجزائرية مكانة هامة في العلاقات الفرنسية الايطالية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)؛ حيث تأثرت هذه العلاقات على عدة مستويات منها: السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، فبعدما كانت إيطاليا داعمة للموقف الفرنسي بشأن الثورة الجارية بالجزائر على أساس أنها مشكلة فرنسية داخلية شهد موقفها تغيرا خاصة بعد الأحداث التي صنعتها ثورة التحرير؛ كإضراب ثمانية أيام وقصف ساقية سيدي يوسف، ونشاط جبهة التحرير الوطني الدبلوماسي في الأمم المتحدة، فوقف الرأي العام الايطالي موقف المساند للثورة على خلاف الموقف الرسمي للحكومة الايطالية التي بقيت محافظة على مساندتها للأطروحة الفرنسية إلى غاية مفاوضات إيفيان الأخيرة واستقلال الجزائر.

الكلمات الدالة: العلاقات الفرنسية الإيطالية؛ القضية الجزائرية؛ جبهة التحرير الوطني؛ ندوة فلورنسا.

Abstrac: The Algerian issue occupied an important place in Franco-Italian relations during the liberation revolution (1954-1962). As these relations were affected on several levels, including: political, economic and diplomatic. After Italy was supportive of the French position on the ongoing revolution in Algeria on the basis that it was an internal French problem, its position witnessed a change, especially after the events created by the liberation revolution, such as the eight-day strike and the bombing of Sidi Youssef's Sakiet, and the activity of the diplomatic National Liberation Front at the United Nations, Italian public opinion stood in support of the revolution, in contrast to the official position of

* المؤلف المرسل

	the Italian government, which remained conservative in its support for the French thesis until the last negotiations of Evian and the independence of Algeria.

Keywords:	French-Italian relations; The Algerian case; National liberation Front; Florence Symposium.

1. مقدمة:

خسرت إيطاليا المنتمية إلى دول المحور في الحرب العالمية الثانية، مما أدى بها إلى فقدان سيطرتها ونفوذها على مستعمراتها بداية من عام 1949 مع ليبيا ورجعت الغلبة إلى دول الحلفاء ومنها فرنسا التي احتفظت بمستعمراتها، وانقسم العالم بنهاية الحرب إلى معسكرين غربي وشرقي واحد يدعم حركات التحرر في المستعمرات والآخر يكرس الاستعمار ويساند البلدان الأوربية على الاستمرار في بسط سيطرتها على مستعمراتها، ووجدت فرنسا في الدول المنتصرة كبريطانيا والولايات المتحدة خير حليف لدعمها ومساندتها في القضاء على كل حركة تحررية تنادي بالاستقلال، ولم تجد الدول المنهزمة كإيطاليا سوى القبول بالأمر الواقع ومجاراة الدول القوية عندما انضمت إلى حلف الناتو عام 1949 حتى لا تتعرض هي الأخرى إلى سيطرة وهيمنة هذه الدول رغم تأسيس بعض المنظمات الدولية؛ كهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية وإرساء منظمة حقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 التي كانت إيذانا بدخول العالم في مرحلة جديدة من التحرر وإنهاء الاستعمار، وفي هذا النحو هل سايرت الدولة الايطالية– وهي الدولة الأوربية المتوسطية التي لا يفصل بينها وبين الجزائر سوى البحر الأبيض المتوسط– الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالتأييد والدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية أم وقفت إلى جانب حركة التحرر في الجزائر محتضنة الثورة ومنتصرة للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة؟ وباختصار إلى أي مدى تأثرت العلاقات الفرنسية– الايطالية بالقضية الجزائرية؟

2. ايطاليا الداعمة للاحتلال الفرنسي في الجزائر:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مافتئت فرنسا وإيطاليا تطور أواصر الصداقة والتضامن بينهما على مستوى متعدد الأطراف من قبل الحلف الأطلسي وباسطتان عملية البناء الأوربي التي انتهت –بالرغم من فشل المجموعة الأوربية للدفاع– إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية في مارس1957 [1] وبالتالي فإن إعادة تشكيل علاقة بين القوى ومراعاة التوازن الهش والغير المستقر للحرب الباردة والحاجة إلى تعاون اقتصادي وثيق أدى بالفرنسيين والايطاليين إلى إبعاد الاختلافات المرتبطة بالمصالح الخاصة ووضعها في المرتبة الثانية لفائدة المصالح المشتركة والحكم عليها بالتفوق والسمو[2].

وعليه ففي أول نوفمبر 1954 عندما اندلعت الثورة الجزائرية لم تهتم بها الحكومة الايطالية برئاسة ماريو شيلبا (Mario Scelba) وانصب الاهتمام الايطالي حول تطوير البيانات الدولية في اتجاهات أخرى، وهو مثبت بشكل خاص على الإطارين الأوربي والأطلسي؛ حيث ركزت اتفاقيات باريس على استقرار التوازنات الأوربية ومن ثم أعلنت ضمنيا بدء مرحلة جديدة من العلاقات ثنائية القطب، ففي عيد القديسين 1954 كانت إيطاليا قد تحررت بالكاد من قضية (تريستي)[3] التي شكلت حتى هذا الوقت سياستها الخارجية واثقة من أن المناخ الجديد سيسمح لها بالانضمام قريبا إلى هيئة الأمم المتحدة، علاوة على كل ذلك راحت إيطاليا في أوت 1954 تعمل على خياطة النسيج الأوربي الذي مزقه فشل المجموعة الأوربية للدفاع (CED) هذا التحول في الاهتمام نحو أوروبا ظهر جليا في منتصف عام 1955 لما اتبعت إيطاليا الأحداث في الجزائر بعدم الاكتراث ولا صلة لها بها، والأمر نفسه لدى الرأي العام والأوساط الدبلوماسية، ولم يبلغ صدى أحداث الثورة وكأنه غير موجود، غير أن الأوساط الثقافية التي

كانت قريبة من الوطنيين الجزائريين كانت على علم بأن الحركة الجزائرية المطالبة بالاستقلال بصدد تصعيد مطالبها ولكنهم واقعيا كانوا معزولين، وترك الانطباع العام أن رياح اندلاع الثورة في أول نوفمبر قد جلبت للجزائر النار والدمار الذي راح يأتي على الأخضر واليابس بمنطقة الشمال الإفريقي الفرنسي، وانتظرت قنصلية ايطاليا حتى 10 نوفمبر كي تبلغ روما بهذه المستجدات ومما ورد في تقريرها: "إن العمل الإرهابي الذي اندلع في الجزائر ليلة الفاتح نوفمبر 1954 قد شمل لأول مرة ثلاث عمالات، وأن مناخ حرب العصابات في تونس قد حلّ بالجزائر، –وأضافت– إن رد السلطات العامة على عمل الخارجين عن القانون كان سريعا وفعالا"[4].

في الواقع إن صمت الدوائر الايطالية كان مرتبطا بصعوبة فهم الأحداث التي تجري في بلد كان وضعه القانوني محددا تماما من وجهة نظر دستورية وجزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، لكنه في الواقع إقليم مستعمر ومع ذلك فهو صمت غريب ويصعب تفسيره نظرا لحقيقة أن الخيار المناهض للاستعمار والذي مثل في عام 1949 الرد الايطالي على نهاية طموحاتها الامبريالية من شأنه أن يشكل رصيدا ثمينا لايطاليا في البحر الأبيض المتوسط[5]، بيد أن الاضطرابات الجيو سياسية التي فرضتها حركة إنهاء الاستعمار في البحر الأبيض المتوسط قد غيرت الوضع إلى حد ما[6].

وهكذا عندما اخترقت المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا منذ منتصف سنوات الخمسينيات من القرن الماضي وجدت إيطاليا فيها فرصة لاستئناف الدبلوماسية التقليدية في المنطقة وبأكثر استقلالية مستندة بشكل خاص إلى الطموح في لعب دور الجسر بين الشرق والغرب[7] كما حاولت إيطاليا في هذه الفترة أن تجد في المغرب العربي نقطة توازن مثالية بين

الرغبة في تقديم نفسها كمحاور خير للمغرب وتونس في النضال من أجل الاستقلال وضرورة عدم المساومة على علاقتها مع باريس، ذلك أن إيطاليا قد وضعت سياستها الإقليمية تحت الحذر الأكبر وتوخي الحيطة اللازمة لعدم تعكير صفو العلاقات مع فرنسا؛ الشريك الأساسي في الشبكات الأوربية والأطلسية ودولة صديقة لحل المسائل التي لم تحسمها معاهدة السلام لعام 1947.[8]

إن التأييد الايطالي للأطروحة الفرنسية حول الطبيعة الداخلية للحقائق الجزائرية يؤكد ضمنيا الصمت الذي يصم الآذان الذي لاحظه رئيس المجلس شيلبا (Scelba) ووزير خارجيته غاتينو مارتينو(Gaetiano Martino) بشأن هذه المسألة عندما التقيا برئيس المجلس ووزير الخارجية بيير منداس فرانس (Pierre Mandes France) في جانفي 1955 بعد أسابيع قليلة من عيد القديسين[9] ذلك أن الجانب الفرنسي كان يرى أن الأزمة الجزائرية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحساسيات؛ بحيث كانت كل مبادرة إيطالية يتم ملاحظتها بأكبر قدر من التحفظات وليست بعيدة كل البعد من اعتبارها محاولة استبدال، لقد أظهرت القضية الجزائرية من نواح عديدة حدود الجهود المبذولة من طرف فرنسا لتأمين دعم إيطاليا في سياستها المتوسطية[10] وحتى الغربية منها في حلف الناتو.

3. ايطاليا بين تفهم القضية الجزائرية و تنفيذ التزاماتها تجاه فرنسا:

في ربيع وصيف 1955 بدأ موقف ايطاليا يتغير منذ أن تغيرت إحداثيات قراءة الحقائق الجزائرية على جميع المستويات، المستوى الدولي والمستوى الايطالي والمستوى الجزائري المحلي؛ فعلى المستوى الدولي جعل مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 وقمة جنيف في جويلية 1955 ايطاليا تدرك أن جميع التوازنات الدولية عرضة للتقلبات، وأن البحر الأبيض المتوسط صار في مفترق طرق لمحورين رئيسيين وقد يفضي هذا الواقع إلى المواجهة الشاملة، وعلى المستوى

الداخلي الايطالي سلط انتخاب جيوفاني غرونشي (Giovani Gronchi) لرئاسة الجمهورية- بفضل أصوات أحزاب اليسار في أفريل 1955- الضوء على أزمة صيغة الوسطية، أي صيغة الحكومة التي منذ 1947 وهي تنطوي على أغلبية منتمية إلى الديمقراطية المسيحية وتحالفاتها مع نواب الوسط؛ مثل الحزب الليبرالي والحزب الجمهوري والحزب الاشتراكي الديمقراطي وتعلن عن تسريع عملية الانفتاح على اليسار بفتح العاصمة للحزب الاشتراكي الذي سيجعل موضوعات السياسة الدولية بما في ذلك موضوع إنهاء الاستعمار والمواقف التي تبديها إيطاليا في الكثير من المجالات؛ حيث يمكننا التحقق من حدوث تقارب بين الطرفين، أما على المستوى المحلي الجزائري فقد شكّل عدم فعالية الإستراتيجية الفرنسية الهادفة إلى إعادة السيطرة على الإقليم والسكان- مثل هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 - نقطة تحول في الصراع الجزائري الفرنسي من خلال طابع الحرب الحقيقية للأحداث والتي هزت الرأي العام الايطالي[11].

شهدت الحكومة الايطالية برئاسة انطونيو سيجني (Antonio Segni) بعد مفاجأة انتخاب غرونشي- التي حلت محل حكومة شيلبا- الانسحاب المتباهي لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي انطوان بيناي (Antoine Binay) من قصر الأمم محتجا على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بقلق ومفاجأة في 14 ديسمبر 1955، في الوقت الذي انضمت إيطاليا إلى الأمم المتحدة؛ حيث صارت السلطات الايطالية شاعرة بصعوبة التوفيق بين الدعم الواجب تقديمه لفرنسا والمعطيات الجديدة التي أفرزتها الساحة الدولية والوضع المحلي الايطالي[12].

إن الأوساط السياسية الايطالية كانت تدرك تماما الصعوبات التي تواجهها فرنسا في المنطقة المغاربية وأنها سبب وتأثير عدم الاستقرار المتوسطي الذي يضر بالمواقف الغربية، وحتى السفير الايطالي بترو كواروني (Pietro Quaroni) بباريس المعين منذ عام 1947 قدم تقارير مغلقة بشأن الوزن الذي بات يحتله المشكل الجزائري في الخيارات الفرنسية على المستوى الدولي، فضلا عن التوازنات الداخلية مقترحا على حكومته خيار الحكمة؛ وهو خيار يجب أن يتجنب حدوث الاضطرابات وحتى تغيير النظام في فرنسا وإعادة التوجيه الجذري في سياستها الخارجية، ذلك أن القضية الجزائرية أصبحت المعيار الذي تتخذ فرنسا من خلاله مقياسا لالتزاماتها الدولية، ففي إيطاليا ظهرت لدى الدوائر المسيحية الديمقراطية عام 1956 بعض الصعوبات كأزمة السويس وتحويل الطائرة التي كانت تقل زعماء الثورة الخمسة في 22 اكتوبر1956 والتوفيق بين خيار الأطلسي الجديد وخيار مناهضة الاستعمار، وفي الواقع فإن إيطاليا– التي كانت تعد شريكا لفرنسا وبصفتها عضو في الأمم المتحدة منذ بضعة أشهر– كانت تدرك أنه يتعين عليها التحدث عن المسألة الجزائرية في الدورة المقبلة للأمم المتحدة، مقاربة ايطالية محتملة بالنسبة لباريس للحصول على إطلاق سراح القادة الجزائريين الذي تم أسرهم من خلال عمل مشكوك فيه من وجهة قانونية، إذا كانت إيطاليا ترغب فعلا في اتخاذ موقف لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، أي التصويت ضد الأطروحة الفرنسية، لكن في إيطاليا على العكس من ذلك كانت السلطات الحاكمة مقتنعة بدعم باريس في نيويورك، ومنه جاء القرار بعدم الرد على دعوات التدخل لصالح القادة الجزائريين الخمسة المعتقلين، وكان هذا القرار يتعارض مع الموقف الذي اتخذته الحكومة بشأن السويس في الأمم المتحدة مع إدانة إيطاليا لعمل لندن وباريس ضد مصر، ولكن في القرار الثاني الذي دعا إلى إجلاء فوري للقوات الأنجلو–فرنسية من الأراضي المصرية قررت الامتناع عن التصويت حتى لا تضر بعلاقتها

مع فرنسا وبريطانيا، هذا القرار المزدوج لايطاليا يبين أنها كانت تريد أن تنأى بنفسها عن أساليب الامبريالية التي كانت سائدة في الماضي وتجنب مخاطرة التصادم مع فرنسا التي تعتزم متابعة الخطاب الأوربي معها؛ وهو خطاب ترتبط به القضية الجزائرية ارتباطا وثيقا.

كما يمكن لفرنسا أن تعلن عن نفسها راضية عن سلوك الدوائر السياسية الايطالية بشأن المسألة الجزائرية بباريس الذي صادف السقوط المتزامن تقريبا لحكومتي سيجني في روما وقي موللي (Guy Mollet) في باريس في صيف 1957 بعدما عاشت ايطاليا أزمة في السياسة الداخلية ليتولى السلطة في إيطاليا السيد أدون زولي(Adone Zoli) وكان وصوله إلى الحكم متزامنا مع وصول موريس بورجاس مونوري (Maurice Bourges Maunory) في فرنسا وفي هذا الوقت كانت الحكومة الايطالية برئاسة زولي مسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية في إدارة البلاد تحضيرا للانتخابات التشريعية التي كانت ستجري في ماي 1958، أما مجلس الوزراء الفرنسي الذي يرأسه مونوري، فكان على عاتقه مسؤولية حل القضية الجزائرية، لكن القانون الإطاري الذي اقترحته حكومته تم رفضه من قبل البرلمان في 30 سبتمبر 1957، ذلك أن مونوري كان يعتقد أنه دخل في واقع جديد يمثل حسن النية من طرف السلطات الفرنسية والتي يطلبها أصدقاء فرنسا، وهو على حالة من الإصرار من أجل مناقشة المسألة الجزائرية في الدورة المقبلة للأمم المتحدة، بينما كانت الدوائر السياسية في إيطاليا تنظر إلى القانون الإطاري على أنه جزء لا يتجزأ من التحضير الفرنسي لاجتماع نيويورك وحملة إعلامية كبيرة بين البلدان الصديقة بشأن التقدم والنجاحات الفرنسية بالجزائر[13].

في روما كما هو الحال في العديد من العواصم الغربية الأخرى كان العديد من السياسيين غير مقتنعين بالحجة الفرنسية التي تجعل النضال ضد جبهة التحرير الوطني امتدادا للشيوعية[14]،

وفي خضم هذه الظروف وبعودة الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا في مايو 1958 باتت الأزمة الجزائرية تثقل كاهل الدبلوماسية الفرنسية وتحتل إلى جانب المسائل الأوروبية مكانة مرجحة في العلاقات الفرنكو-إيطالية[15].

إن التعليمات التي أعطيت لقاستون بالوسكي (Gaston Balewski) الذي عين سفيرا لفرنسا في روما عام1957 كانت مهمة بشأن هذه النقطة: "كل ما يتعلق بعملنا في الجزائر يجب أن يحظ باهتمامك كأولوية، ستحرص بتزويدنا بأي معلومات يمكن أن تكون مفيدة لنا في هذا المجال"[16].

إدراكا من استحالة منع تدويل القضية الجزائرية حاولت الحكومة الفرنسية تطويق العملية، وفي روما إذا كان الدبلوماسيون الفرنسيون لا يستطيعون التأكد من تأثير دعاية جبهة التحرير الوطني على الرأي العام الايطالي، فهم يراقبون إيطاليا البلد الأقرب إلى مسرح العمليات من أنه لا يستخدم كملجأ للثوار الجزائريين، وعلى المستوى الحكومي كان الأمر يتعلق بمسألة الاحترازات من التدخل الافتراضي للطرف الايطالي في العمل الفرنسي بالجزائر وضمان الدعم أثناء المناقشات في الأمم المتحدة، إنه المسرح الرئيسي لتدويل القضية الجزائرية[17] ويبقى المسئولون الايطاليون مقتنعين بعدالة القضية الجزائرية دون أن يفرطوا في علاقتهم مع الفرنسيين.

4. تأثر الموقف الايطالي بالرأي العام الداخلي:

لا تتوقف سفارة فرنسا بروما عن إرسال تقارير عديدة إلى حكومتها بباريس حول رد فعل الرأي العام الايطالي إزاء الأحداث الجارية بالجزائر، فبعد فترة اللامبالاة النسبية لدى الايطاليين أدت معركة الجزائر في جانفي 1957 بشريحة واسعة من الايطاليين إلى الاعتراف

بشرعية المطالب الوطنية للجزائريين[18] كما زاد التنديد بالقمع في فيفري 1958 مع قصف الطيران الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف التونسية والذي كان هدفه في البداية تحطيم منجم مهجور يحتضن وحدة تابعة لجيش التحرير الوطني، لكنه تحول إلى سقوط العديد من الضحايا من السكان المدنيين[19] من جهتها اعتبرت الصحافة الألبية أن فرنسا غير قادرة على حل هذه المشكلة، وأنها عالقة في حرب يائسة ويتعين عليها عدم معارضة القومية العربية[20].

كانت الانتقادات الشديدة تأتي أساسا من اليسار والوسط خاصة من بوبولو (Popolo) الجهاز الرسمي للديمقراطية المسيحية الحاكمة في السلطة والوصول إلى شؤون الجنرال ديغول لم يخفف منها على العكس من ذلك وفي هذا الإطار كتبت السفارة الفرنسية بروما عام 1958 : "إنها حقيقة أن الايطاليين حتى الأكثر منهم استنارة يميلون إلى تفسير الوضع الفرنسي العام من خلال الوضع الايطالي لعام 1922 [21] إن المسألة الجزائرية تنطوي على المخاوف من رؤية الجنرال ديغول يمارس سلطة بطريقة استبدادية ورؤيته تعطي انعكاسا جديدا في السياسة الخارجية لفرنسا ويبعدها من التزاماتها الأطلنطية والأوربية"[22].

ومع ذلك لم يستغرق الانطباع وقتا طويلا حتى تبدد، فمن خطاب 23 أكتوبر 1958 المتضمن اقتراح سلم الشجعان إلى خطاب تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 لاحظت السفارة الفرنسية أن الرأي العام الايطالي قد وقف على الطابع الليبرالي لهذه السياسة[23]، وفي نفس الوقت تولى بالوسكي طبقا لتعليمات كي دورزا(Quai d'Orsay) مهمة إقناع محاوريه الايطاليين بمزايا النهج الفرنسي[24]، كما حاول الملحق العسكري الفرنسي للسفارة من جهته إحباط الحملات التي شنت في إيطاليا ضد الأعمال الوحشية للجيش الفرنسي ومع ذلك لم تلق سياسة الجنرال ديغول الاشتراكية دعما لدى اليسار الايطالي الاشتراكي، فجرائد مثل

لافنتي (L'Avanti) ولينيتا وبايز(L'Unità et Paese) كانت –كما يلاحظ باستمرار قصر فرناس (Farnèse)– أكثر انتقادا للسياسة الشيوعية الفرنسية المنتهجة في الجزائر[25].

5. ايطاليا في قفص الاتهام:

إذا كان الفرنسيون يعانون من رؤية جيرانهم عبر الألب يظهرون القليل من التفهم للصعوبات التي يواجهونها في الجزائر، فإنهم يكونون أقل استعداد لقبول شبه الجزيرة كقاعدة خلفية لأعدائهم في الجزائر، وبالتالي فإن الوطنيين الجزائريين لا يتمتعون بتعاطف الجمهور (الرأي العام) فحسب، بل حسب السفارة الفرنسية بروما:" إيطاليا– هي بالمرة– مكان عبور يتردد عليه أعوان جبهة التحرير الوطني ومصدر لتوريد السلاح"[26].

تعتبر مكافحة تهريب السلاح بالنسبة لهيئة الأركان العامة الاستعمارية في غاية الأهمية وتبرر إنشاء طوق بحري يتم إنشاؤه من خلال تواجد كثافة عالية من السفن البحرية تعبر بحر سواحل شمال إفريقيا[27] ولم يمنع هذا الجهاز مشاركة الايطاليين منذ عام 1956 في تهريب السلاح من موانئ شبه الجزيرة[28]، الأمر الذي أدى في العام الموالي إلى إرساء نظام استخباراتي بين البحريتين الفرنسية والايطالية على أساس التبادل الثنائي للمعلومات، ومع ذلك لا يبدو أنها كانت كافية لوقف عملية التسليم تماما، وهكذا ففي جوان 1957 أبلغ الجنرال ماسي القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر هيئة الأركان العامة أنه ووفقا لمعلومات موثوقة فقد وجد الثوار الجزائريون مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخيرة لشرائه من إيطاليا قد تصل قيمته إلى مليون دولار[29] أما الملحق العسكري فقلل من أهمية هذه القضية وأثنى على التعاون بين أجهزة المخابرات الفرنسية ونظيرتها الايطالية وبلغ باريس بما يلي: " إن هذا النظام سيسمح بالتحقق من أن التهريب هو شر مستوطن لم نصل إلى إيقافه تماما وأن هذا التهريب من إيطاليا كان أقل بوضوح مما يعتقده

المرء، إنه أقل –بوجه خاص– من عمليات التهريب التي كانت ألمانيا أو سويسرا أو الولايات المتحدة مسرحا لها[30].

إن مسألة تسهيلات الاستقبال التي يمكن أن يجدها أعضاء جبهة التحرير الوطني في شبه الجزيرة تبدو أكثر إثارة للقلق حسب الملحق العسكري الفرنسي بروما: "تشكل إيطاليا وخاصة مدينة روما حاضنة لنشاطات جبهة التحرير الوطني الأوربية، وربما على الأقل تتأكد الحقيقة في أن مطار شيامبينو(Ciampino) يمثل نقطة تقاطع الخطوط الجوية الأوربية لتأمين جميع الاتصالات الضرورية لأعوان جبهة التحرير الوطني[31].

ومهما كانت مدة إقامة الوطنيين الجزائريين بالأراضي الايطالية، فإن فرنسا تعتبر ذلك تواطؤا مع أفراد يعتبرون إرهابيين[32]، وهكذا وخلال عمليات العبور العديدة لممثلي جبهة التحرير الوطني كانت السفارة الفرنسية تتدخل لدى السلطات الايطالية للاحتجاج حتى لا يتمكن المار غير المرغوب فيه من مغادرة المنطقة الدولية للمطار في انتظار اتصاله أو مراسلته.

ارتبطت تدخلات السفارة الفرنسية كذلك بنشاط مكتب جبهة التحرير الوطني القائم بروما الذي يديره الطيب بولحروف بداية لدى السفارة التونسية ثم لدى سفارة الجمهورية العربية المتحدة، وبطبيعة الحال فإن هذه الأنشطة التي تتمثل في عبور الجزائريين بصورة رسمية، كانت تخضع لرقابة مشددة من قبل الشرطة الايطالية ولكنها لا تقوم بمنعهم، وبذلك فإن الحكومة الايطالية منحت لجبهة التحرير الوطني اعترافا (فاكتو) بشرعيتها"[33].

بماتينو(Matignon) لم يتوقف رئيس الوزراء الفرنسي ميشال دبري (Michel Debré) عن التصريح باستمرار عن الحاجة إلى الدعم الكامل من الحلفاء، فهذا الوضع حسبه خلف توترا

وحيرة: "من الصعب تحديد الأجل الدقيق للتردد الايطالي في منع –بشكل صريح وبسيط– الاقامات ولو كانت قصيرة للأعوان المهمين لحركة التمرد"[34].

إن موقف الحكومة الايطالية كان في الواقع سيستجيب لمطالب الرأي العام، فهي لا تتمنى إعطاء الانطباع عن كثب بأنها تقاسم بأكثر وثوق الفكرة العقائدية لباريس[35]، علاوة على ذلك فإن معالجة مشكل استقبال الشخصيات الجزائرية بإيطاليا يبين عن إرادة إيطالية في عدم إهانة أصدقائهم العرب التونسيين والمصريين، وبالتالي الاستجابة للتوجه التقليدي للدبلوماسية العابرة لجبال الألب هذا الغموض شغل بال أحد الدبلوماسيين الفرنسيين بقوله: "إن السياسة الايطالية قد تكون متبعة منذ فترة طويلة وفي كثير من الظروف من طرف دوقات سافوى (Savoie) الذين كانوا يحبذون الحصول على بطاقة في كل لعبة"[36].

إن الملاحظة التي صاغها سفير فرنسا بتشيكوسلوفاكيا عندما تطرق إلى المقابلة التي جمعت نظيره الايطالي بفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي يزعم أنها جرت بمطار شامبينو تطرح ازدواجية الدبلوماسية العابرة لجبال الألب التي يبدو أن دوائر الدبلوماسية الفرنسية قد انفصلت عنها[37]، ولم تعد مقتنعة بسياسة بعض البلدان الأوربية إزاء القضية الجزائرية وفي مقدمتها إيطاليا.

6. المخاوف الفرنسية من السياسة الايطالية الجديدة:

كان الفرنسيون يلاحظون بانتباه شديد النشاط المكثف لفونفاني خلال صائفة 1958 تزامنا مع الأزمة التي عرفها الشرق الأوسط (الأزمة اللبنانية)، ولذلك استقبل الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول فونفاني رئيس الحكومة الايطالية في أوت 1958 من أجل استيضاح نواياه ومحاولة إقناعه بأهمية اتخاذ موقف مشترك للقوى الأوربية الثلاث فرنسا وألمانيا الفدرالية

وإيطاليا[38]، غير أن صمت فونفاني المطبق بشأن الجزائر خلال اجتماعه الأول مع الجنرال ديغول في أوت 1958، أضف إلى القرار الفوري المتخذ دون تردد بعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، وعدم معارضة فرنسا لمنح تأشيرات الدخول والإقامة الممنوحة للجزائريين بإيطاليا في أكتوبر 1958، والتصويت السلبي للوفد الايطالي على القرار الأفرو-أسيوي بشأن الجزائر المقترح على الأمم المتحدة في ديسمبر 1958 كانت كلها إشارات تدل على دوام السياسة الايطالية لصالح خيار باريس فيما يتعلق بتقييم الحقائق الجزائرية، وكذلك إثبات أن القيود الناجمة عن المشاركة في المجتمع الغربي لا يمكن تجاوزها لإغراءات الأطلسي الجديد، ومع ذلك كان الفرنسيون يخشون من أن هذا الخيار الايجابي ليس سوى حقيقة صلبة رسميا ولكنها سطحية سياسيا[39].

إن المشروع الديغولي الذي يرتكز على تأكيد قوة أوربية والتي ستضمن فرنسا قيادتها لمواجهة الحليف غير الأطلسي لم يلق مع ذلك الصدى المنتظر لدى الجانب الايطالي؛ حيث –علاوة على ذلك – كانت الأوساط السياسية الايطالية تخشى من تأسيس قيادة ثلاثية للحلف الأطلسي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[40].

كان الجانب الفرنسي يرى من جهته أن الاستدعاء التعسفي للسفير الايطالي بباريس البرتو روسي لونغ (Alberto Rossi-Longhi) الفرنكوفيلي الملتزم بالتضامن الأوربي الأطلنطي قد خلف الكثير من التوتر بالقدر الذي خلفته نوايا فونفاني للقاء جمال عبد الناصر في بلد يأوي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[41]، لكن إيطاليا من جهتها كانت مستاءة من قسوة السلوك الفرنسي وسطوتها على الأوساط السياسية الايطالية من أجل استعادة عظمتها، أضف إلى ذلك ابتعاد الرأي العام عن الموقف الرسمي الايطالي الذي يزداد حساسية تجاه الأحداث

الجزائرية، وهناك إدراك واضح بشكل متزايد للمخاطر التي شكلها تردد باريس على مستوى السياسة الغربية ككل، وتشاؤم مبين حول إمكانية أن تحافظ فرنسا على مواقعها في شمال إفريقيا وحتى الدبلوماسيين المعينين في دول الشرق الأوسط مقتنعون بضرورة إطفاء النار الجزائرية في أسرع وقت ممكن حتى ولو كان ذلك فقط من أجل تحرير السياسة الخارجية الايطالية من العوائق السياسية المطروحة، الأمر الذي جعل الجمهوري راندولفو باشياردي (Randolfo Pacciardi) الذي كان يعتبر في قصر فرناس كمحور للنادي الفرنسي بروما أثناء لقاء جمعه مع عبد الناصر في صائفة 1958 يعترف له شخصيا: بأن استقلال الجزائر يعتبر حتميا، "لا أحد تقريبا في الدوائر السياسية، وليس فقط في السياسات الايطالية مستعد للمراهنة على مستقبل الجزائر إلا مستقبل الاستقلال"، بينما كان يتفهم تماما الصعوبات التي كانت على الجنرال ديغول التغلب عليها، وكان الجميع مقتنعا بضرورة أن تعمل باريس بحزم في تدشين عملية حوار ومفاوضات مع الثوار الجزائريين، ولم يتوقف فونفاني عن التعبير بطريقة ضمنية وصريحة عن مخاوفه بشأن عدم قدرة فرنسا على إنهاء الحرب في الجزائر[42].

ومن ثمة فإن مهمة إيطاليا التي تريد أن تظل صديقة لفرنسا مع عدم التخلي عن انتهاج سياسة التعاطف مع الدول العربية، هي أن فونفاني نفسه هو الذي أكد ذلك في ختام لقائه مع الدبلوماسيين الايطاليين المعينين في الشرق الأوسط قصد إقناع باريس بعدم احتواء "أوهام خطيرة" حول مستقبل وجودها في الجزائر، وحسب فانفاني فإن اللغة الايطالية يجب أن تكون واضحة على الأقل أوضح من ذي قبل، ولكن يجب الحرص على

عدم الإساءة إلى المشاعر الفرنسية القوية[43]، بيد أن ترجمة هذه التعليمات التي تتميز بالحذر والنشاط في الواقع لم تمنع جيورجيو لا بيرا (Giorgio La Pira) الذي كان يتمتع بحظوة لدى

فانفاني من تنظيم ندوة فلورانس للبحر الأبيض المتوسط والتي لقيت تأييد كبيرا من طرف غرونتشي وماتي المقتنعين بسياسة الأطلسي الجديد، كما كانت تعد هذه الندوة مقياسا لدرجة التوافق القائمة بين سياسة الولاء لفرنسا وسياسة التعاطف والتفاهم تجاه الدول العربية بحضور ممثلين جزائريين ومشاركة رئيس الجمهورية الايطالية ورئيس المجلس في الجلسة الافتتاحية لها، فضلا عن الدعم المالي والسياسي لماتي؛ وهي كلها عناصر من شأنها أن تجعل الاجتماع الذي عقد في فلورانس لحظة تقارب بين العرب والايطاليين، لكن حتى ذلك الحين ظلت إيطاليا حبيسة توازن الخيار الغربي في سلوك سياسي لا يعادي الفرنسيين[44] ومع ذلك استمرت السلطات الفرنسية في مخاوفها من التحول الذي قد يطرأ في الموقف السياسي والدبلوماسي الايطالي تجاه القضية الجزائرية مع مرور التطورات التي باتت تشهدها الثورة التحريرية.

7. المصالح الاقتصادية في صلب العلاقات:

إن الضغوط الممارسة من قبل فرنسا وكذلك الانتقادات التي طالت الحكومة الايطالية في الأوساط السياسية عقب انعقاد قمة فلورانس لم تخل من عواقب، حيث أظهر فونفاني لاحقا مزيدا من الحذر؛ سواء من ناحية الترحيب بممثلي جبهة التحرير الوطني في الأراضي الايطالية أو في نشاطه الدبلوماسي الذي يستهدف الدول العربية ويبقى أونريكو ماتي (Enrico Mattei) أحد أبطال ندوة فلورنس– التي مولها جزئيا وهو الرجل الذي كان يترأس شركة إيني ENI – مصدر انشغال دائم[45].

إن اهتمام ماتي بالموارد النفطية في شمال إفريقيا والذي انعكس على مؤسساته المتعاقبة في المغرب وتونس يدفعه حتما إلى تركيز انتباهه على المناطق الصحراوية[46]، كما يظهر ماتي بطريقة واضحة للغاية ما يفكر به في مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر؛ كرفضه المشاركة في الخطة

الفرنسية لتنمية الثروات الصحراوية وتوقيعه اتفاقية نفطية مع المغرب[47]، وبفضل مراهنة ماتي على استقلال الجزائر لتطوير نشاط شركته في الصحراء التي تتوزع عائداتها الموجهة إلى الوطنيين الجزائريين على عدة مستويات.

والحقيقة أن ماتي قام بتجنيد الطبقة السياسية الايطالية لدعم القضية الجزائرية إلى درجة أصبحت فيها ايطاليا البلد الأوربي الوحيد؛ حيث بإمكان جبهة التحرير الوطني تفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي دون عوائق[48]، وأثناء مفاوضات ايفيان أصبح ماتي –الذي صار يتدخل ويشارك الوفد الجزائري من أجل التحضير لمسودة معاهدة مع فرنسا بشأن استغلال موارد الصحراء– هدفا أكثر من أي وقت مضى للاتهامات المتبادلة الفرنسية[49]، ومع ذلك حتى الآن لا شيء يسمح لنا بتأكيد تورط المخابرات الفرنسية في تحطيم الطائرة التي كانت متجهة من كتانيا نحو مطار ميلان والتي تسبب في وفاة ماتي رفقة قائد الطائرة برتوزي ايريفريو والصحفي الأمريكي وليام مكهال في 27 أكتوبر 1962 [50]، غير أن دحو ولد قابلية إطار سابق في وزارة التسليح والعلاقات العامة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يرى أن فرضية اغتيال ماتي من قبل المخابرات الفرنسية هي الأقرب إلى الواقع مؤكدا أنها لم تكن تتوانى في القضاء على أي شخص يعارض مصالحها[51].

8. إيطاليا ودور الوساطة:

تشير التقديرات في إيطاليا إلى وجود إدانة دولية للعمل الفرنسي في الجزائر، وكذلك أي مبادرة غربية في المغرب العربي يمكن أن يكون لها معنى معادي للفرنسيين؛ مثل إيصال السلاح إلى تونس أو إنشاء مصنع خرطوشة بالمغرب[52] لكن الحكمة الايطالية ليست مرادفة للركود، بل نتيجة جهد متواصل لتحقيق التوازن بين اللغة التي تتحدث بها باريس والخطاب الذي تريد أن

تبقيه منفتحا على الدول العربية، والسماح لايطاليا بلعب دور الوسيط كان يعتبر مقدمة فعالة ،فتم إلقاء هذا الجسر في عدة اتجاهات بين باريس والعام العربي وبين الفرنسيين والأنجلوأمريكيين، علاوة على قضية تسليم السلاح لتونس في نهاية عام 1957 وهي العملية التي دعيت إليها ايطاليا للانضمام إليها، لكنها قررت في الأخير عدم المشاركة فيها وفي نيويورك دافعت ايطاليا عن باريس خوفا من ردود فعل فرنسا التي تخلى عنها الحلفاء، والأفضل من ذلك إن إيطاليا كانت نشيطة للغاية في الأمم المتحدة من أجل الحصول على قرار أكثر فتورة تمت الموافقة عليه في ديسمبر 1957 والذي اقتصر على الأمل في فتح طريق التفاوض في أقرب وقت ممكن بين الفرنسيين والجزائريين[53]، لكن روما كانت غير مقتنعة بالحجج الفرنسية المتعلقة بالطابع الداخلي للأحداث في الجزائر سيما وأن الحرب تغير مضمونها في ضوء المتغيرات الدولية، وهذا واضح في النصف الثاني من عام 1958 بعد قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، أي قبل بضعة أسابيع من عودة الجنرال ديغول في نهاية ماي 1958 [54]، كانت إيطاليا منشغلة بفهم الأهمية السياسية للتقدم السوفيتي واختراقه لحلف الناتو ونفوذه في البحر الأبيض المتوسط وحريصة على عدم إبعادها عن عملية صنع القرار في حلف الناتو، كما تلقت المستجدات التي طرأت على الساحة العربية؛ كتأسيس الجمهورية المتحدة بين مصر وسوريا والاتحاد بين العراق والأردن بقلق متزايد باعتبار هذه المبادرات تمثل مخاطر على التوازنات الدولية الهشة أصلا في حوض البحر الأبيض المتوسط[55]، وفي نفس الوقت كانت مستبعدة من المساعي الحميدة بالنظر إلى رفضها المشاركة في تسليم السلاح إلى تونس بأسابيع قليلة من قبل، هذا الإبعاد الممكن فهمه سياسيا أبقى ايطاليا بعيدة عن العملية- التي مهما كانت نتيجتها- كانت ستشمل تغييرا في السياسة الفرنسية بالجزائر، بالنسبة للحكومة الايطالية كل ما تبقى هو تسجيل الصعوبات التي تواجه المساعي الحميدة وإظهار مدى استعدادها لممارسة —إذا اعتبر

ذلك مفيدا–وظيفة الاتصال ليس بين تونس وباريس؛ لأن الأمر يتعلق بدور مهمة المساعي الحميدة، ولكن بين باريس وواشنطن، إنها وظيفة بإمكانها أن تكون حاسمة بالنظر إلى الاختلافات في وجهات النظر بين الأمريكيين والفرنسيين فيما يتعلق بشمال إفريقيا.

وفي الوقت نفسه تمت دعوة ايطاليا لإبداء رأيها بشأن مستقبل الجزائر عندما أطلق رئيس المجلس الفرنسي في فليكس غايارد (Félix Gaillard) في بداية شهر مارس 1958 اقتراحا في بعث مشروع ميثاق متوسطي الذي لقي استحسانا لدى الدوائر السياسية في إيطاليا، غير أنه اعتبر مشروعا مرتجلا نظريا وتطبيقيا ولا يمكن إلا أن يثير الارتباك في الدوائر الدبلوماسية الايطالية[56]، ومن المفارقات أن اقتراح غايارد يعزز الشكوك الايطالية حول قدرة حكومته على النجاح في تسوية القضية الجزائرية ولا يمكن للدبلوماسية الايطالية التي ربطت بقاء النظام البرلماني الفرنسي بنهاية الحرب الجزائرية سوى تسجيل الإشارات الواضحة لأزمة نهائية[57].

9. التضامن الايطالي ومرحلة المشاورات:

باستثناء أنشطة ماتي لم يعد لدى الحكومة الفرنسية ما تشكو منه سيما منذ جانفي 1959 عندما أقدم فونفاني على تقديم استقالة حكومته ليخلفه في رئاسة المجلس انطونيو سيجني، ويعود بيلا على رأس الدبلوماسية الايطالية وشهدت العلاقات الايطالية الفرنسية عودة مناخ الثقة بتوفر الإرادة الطيبة على رأس الحكومة الايطالية التي كانت تعد السبب الأول في هذا التطور بتعيين انطونيو سيجني في منتصف فيفري رئيسا للمجلس وهو "أطلسي أوربي أرثوذكسي[58] الذي –علاوة على ذلك– يلاحظ احتفاظه بذاكرة حية للتعاون الفرنسي الايطالي الوثيق، وفي هذا الإطار قدم للفرنسيين جميع الضمانات اللازمة لاحترام التضامن

المتعدد الأطراف والثنائي بين البلدين وتبديد الغيوم التي لازمت علاقتهما لفترة من الزمن والاسترضاء هو أيضا نتيجة سياسة رد الاعتبار[59] الذي يستمر بلوسكي في مدحه ولا يتعلق الأمر فقط بالقضية الجزائرية، وإنما يهدف إلى إدراجه في مشروع ديغول للتعاون الأوربي والسعي إلى تنفيذه، وعلى حسب السفير الفرنسي بروما:"تبحث إيطاليا باستمرار عن دور يعزز أهميتها، إنه لأمر جيد لأن تجدها في خدمة مصالحنا بدلا من معارضتها خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط"[60].

وفي ظل هذه الظروف وافق القادة الفرنسيون على مناقشة المشكلة الجزائرية مع نظرائهم عبر الألب التي كانت تعتبر في ذلك الحين مسألة داخلية بحتة وأثناء الزيارة التي قادت سيجني ووزير الشؤون الخارجية جيوزبي بيلا (Giuseppe Pella) إلى باريس في مارس1959 أعربا عن مصلحة إيطاليا في معرفة النوايا الفرنسية بعد عروض ديبري (Debré) و كوف دي ميرفيل (Couve de Murville) حول الوضع في الجزائر[61]، ووجد الايطاليون في هذه الكلمات مادة لطمأنة أنفسهم وإعطاء رأيهم والشعور بأنه يتم استشارتهم، وتعزز هذا الإحساس خلال الزيارة الرسمية للجنرال ديغول إلى إيطاليا في نهاية أوت 1959 والتي أخبر من خلالها غرونشي أن:"ما تريده فرنسا ليس على الإطلاق –كما يدعي البعض– الإبقاء على سيطرتها على الجزائر كما في الماضي"[62] وردا على ذلك أعلن الرئيس الايطالي في ختام حفل العشاء الذي أقيم على شرف الجنرال ديغول: "إن إيطاليا وفرنسا هما دولتان يغمرهما البحر الأبيض المتوسط ويوحدهما تضامن عميق وفعال يجب أن يكون تمجيد إنجازاتنا التقنية والاجتماعية مصدر تقدم لجميع الشعوب الشقيقة في البحر الأبيض المتوسط"[63].

10. إيطاليا والقضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

إن عملية تدويل الصراع الجزائري الفرنسي انتقلت إلى مقر الأمم المتحدة بنيويورك ووجدت أرضية ملائمة فلها وأدركت جبهة التحرير الوطني الفائدة التي يمكن أن تعينها من مناقشة المشكلة الجزائرية من قبل هيئة تمثل المجتمع الدولي بأسره من خلال ممثليها المفوضين إلى نيويورك فأعدت نشاطا مكثفا من الدعاية وضمان دعم مجموعة اللوبيات من أجل جذب أكبر عدد من المتعاطفين[64]، وبفضل هذا العمل الذي نقلته دول المجموعة الأفرو أسيوية بشكل خاص تم إدراج القضية الجزائرية كل عام، اعتبارا من عام 1955 في جدول أعمال مناقشات الجمعية العامة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتجاهات الرأي العام أو الانعكاسات المؤيدة للعرب لبعض الحكومات فإن إيطاليا لم تفشل أبدا في واجب التضامن مع فرنسا في الأمم المتحدة من خلال إظهار دعم لا يتزعزع للأطروحات الفرنسية ومهما كان الأمر فإن التصويت الايطالي لا يبدو دائما مضمونا والدبلوماسيون الفرنسيون منشغلون بضمان توجهه الخيري، وكان التحضير لأشغال الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة التي كانت ستنعقد خلال النصف الثاني من عام 1959 مثالا جيدا للدعم الايطالي لفرنسا حول القضية الجزائرية، بينما كانت الدول الأسيوية والإفريقية تطالب مرة أخرى بإدراج القضية الجزائرية على جدول الأعمال، ظهر الايطاليون- الذين تفاجئوا بامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت في العام السابق- مترددين[65]، وأصيبت الدبلوماسية الايطالية بالحرج أمام فرنسا من جراء هذا الوضع حسب بيلا وتباينت الآراء داخل الحكومة الايطالية حول الموقف الذي يجب اتخاذه إلى جانب المواقف الأمريكية، غير أنه كان هناك ميل قوي للانحياز إلى الرؤية الفرنسية.

على الجانب الفرنسي كانت لا تزال إستراتيجية الحشد قائمة على نفس المبدأ، الدعوة إلى التضامن في مواجهة التهديد الشيوعي، وهكذا خلال مقابلة في ماتينيون مع سيجني وبيلا في 4 سبتمبر1959 سعى ديبري إلى إظهار التكامل للحالة الجزائرية في سياق التهديد العالمي في

إفريقيا ولدعمها قدم لمحاوريه خرائط تكشف عمل الشيوعية المحلية أو العديد من المنظمات الجماهيرية التي اخترقها الشيوعيون[66]، ولكن أكثر من هذه الحجة فإن خطاب تقرير المصير الذي ألقاه الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 هو الذي أقنع الحكومة الايطالية بضرورة دعم الموقف الفرنسي ودفع بالرئيس غرونشي نفسه إلى مدح إعلان الجنرال ديغول عقب افتتاح المركز الثقافي الفرنسي في جنوة[67].

في الواقع فإن إيطاليا من خلال الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة كانت جزءا من الوفود الصديقة المشاركة التي تدخلت وضغطت للدفاع عن الأطروحات الفرنسية بقوة[68] واستمرت على هذا الموقف حيث أثبتت الظروف انه خلال الدورات اللاحقة لم تتم مناقشة الدعم الايطالي لفرنسا على الإطلاق[69] وبعيدا عن سلوك الجنرال ديغول في الجزائر الذي اتبع خطا سياسيا يتماشى مع تطلعات الرأي العام والمسئولين الايطاليين، وعن الطابع الأقل غموضا للدبلوماسية الايطالية التي تستهدف الدول العربية، واتضح الموقف الايطالي الداعم لفرنسا من خلال إدراج مسألة (Haut Adige) فهذه الأراضي كانت ايطاليا تعارض النمسا بشأنها وتعتبرها تابعة لها على غرار النمسا وبالتالي يمكن للإيطاليين الاعتماد على الفرنسيين لعدم تأجيج الجمر، لقد سبق وأن شكر الجنرال ديغول فانفاني على دعمه لفرنسا بالأمم المتحدة عام 1958 ألم يصرح له "الحذر من الانتقام في اليوم الذي ستحتاج إيطاليا فيه إلى مساعدة فرنسا" بمعنى ضرورة إنشاء نظام تضامني متبادل بين البلدين في الأمم المتحدة[70]، ويبقى الموقف الايطالي داعما للرؤية الفرنسية بشأن القضية الجزائرية في المحافل الدولية؛ لأن المصالح الايطالية كانت تقتضي ذلك.

11. مفاوضات إيفيان الحاسمة:

إن الدوائر السياسية الايطالية كانت تدرك تماما حقيقة أنه مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل التي يجب على الرئيس ديغول حلها قبل بدء مسار المفاوضات مع الجزائريين، فإن زمن تسوية القضية الجزائرية لا يمكن أن يكون طويلا للغاية، لكنهم مقتنعون أيضا من جهة أخرى بضرورة أن تؤكد إيطاليا دعمها لباريس في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة وهي الفرصة قبل موعد هيئة الأمم بأن تمنح باريس إشارة واضحة عن القطيعة في إستراتيجيتها إزاء القضية الجزائرية[71]، وعليه استقبل خطاب ديغول في 16 سبتمبر1959 بترحاب من طرف الحكومة الايطالية واعتبر كمنعرج حاسم في مسار هذه القضية طالما تم انتظاره منذ فترة طويلة وهو بهذا فتح أفق المفاوضات، مما كان سيسمح لإيطاليا باتخاذ قرار دون عقبات بتأكيد دعم باريس في الأمم المتحدة[72].

وفي مرحلة يظهر فيها الرأي العام في شبه الجزيرة حساسية متنامية للأحداث الجزائرية مرة أخرى، وكما فعلته في الماضي وستفعله في المستقبل؛ أعربت إيطاليا في نيويورك عن ثقتها في قدرة فرنسا على حل النزاع والالتزام بأطروحة باريس فيما يتعلق بالطابع الداخلي للأحداث، لذلك كانت تتابع إيطاليا بارتياح الاتصالات الجارية بين الفرنسيين والجزائريين ولا تفشل في التعبير عن قلقها إزاء الأحداث التي تظهر أن مبدأ التفاوض لم يحصل التوافق بشأنه (أسبوع المتاريس في جانفي 1960) ولم تغير الصعوبات التي سادت المفاوضات (فشل مفاوضات مولان في جوان 1960 وعودة فانفاني إلى السلطة في جويلية 1960) النظرة الايطالية للأحداث، وبعد استفتاء جانفي 1961 بدت الحرب وكأنها تتخذ مسارا سياسيا لا رجعة فيه، بالنسبة لايطاليا لا يمكن الحكومة الفرنسية ولا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الابتعاد عن هذا المسار وكل ما تبقى لايطاليا هو جعل فرنسا تشعر بالدفء من دعمها للتحديات

التي تغلبت عليها وتحضير الأرضية الأكثر ملائمة للشروع في إقامة علاقات ودية مع الجزائر المستقلة[73].

12. الخاتمة:

ومما سبق يمكن القول أن القضية الجزائرية احتلت مكانة كبيرة في العلاقات الفرنسية الايطالية وألقت بظلالها على تطورها طيلة سبع سنوات متتالية، سواء على المستوى الأوربي الأطلنطي من خلال حلف الناتو أو على المستوى الأممي عندما انتقل الصراع الجزائري الفرنسي إلى المستوى الدولي في أروقة الأمم المتحدة، وعليه يمكن استخدام عدة معايير للتحقق من كيفية تقييم إيطاليا للأحداث في الجزائر، إذا اعتبرنا أن ايطاليا لم تفشل أبدا في دعم الأطروحات الفرنسية حول الطبيعة الداخلية للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة واستسلمت إيطاليا بفعل النفاق لفرنسا فيما يتعلق بالطابع الداخلي للحقائق الجزائرية؛ لأنها كانت تخشى آثار موقف مختلف والمخاوف التي هيمنت على الموقف الايطالي بشكل دائم من المسألة الجزائرية قد غيرت معنى تطور الأحداث بباريس والجزائر وحتى عام 1957 كان الأمر يتعلق بإيطاليا حتى تحافظ على عملية التكامل الأوربي، والواقع أن هذا التوتر هو الذي منع إيطاليا من اتخاذ مبادرة إطلاق سراح القادة الجزائريين الخمسة في22 أكتوبر1956 الذين أسرهم الفرنسيون وتبين لها من الضروري أن تدفع إلى فرنسا الثمن الأوربي الإفريقي وفق مواثيق روما، وفي الأشهر التالية وحتى ماي 1958 ظل الوضع رهينة التخوف من تحول سلطوي أو يساري بفرنسا وهذا ما يفسر رفض إيطاليا المشاركة في تسليم الأسلحة الغربية لتونس وكذلك موقفها من حادثة الساقية، وبعودة الجنرال ديغول كانت ايطاليا لا ترغب في التدخل في مسألة تعتبرها فرنسا شأنا داخليا معتقدة أن الجنرال ديغول هو الوحيد القادر على كسر الجمود الجزائري.

وخلال السنوات الأربع التي فصلت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة عن توقيع اتفاقيات إيفيان في مارس 1962 حل شبح الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية الايطالية، إنها بالتأكيد ليست حالة فردية تماما في السياسة الخارجية الفرنسية، لذا تطلبت المشكلة الجزائرية من جانب الدبلوماسيين دعم جميع الاتجاهات رغم التنافس السياسي والاقتصادي التقليدي بين البلدين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن ايطاليا كان يحكم علاقتها مع فرنسا خلال الثورة الجزائرية عاملان اثنان؛ العامل الأول يتمثل في حرص إيطاليا على تعزيز علاقتها بالجارة الأوربية لما تمثله هذه الأخيرة من وزن كبير سواء على المستوى الأوربي وحلف الناتو أو على المستوى الدولي في الأمم المتحدة باعتبارها عضو دائم، وإيطاليا كانت ستحتاج إلى دعمها في بعض النزاعات الأوربية كحالة "أوت أوديج" مع النمسا، أما العامل الثاني فإن إيطاليا كانت مجبرة على التواصل مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نظرا لمصالحها الاقتصادية وغنى هذه المنطقة بالموارد الطبيعية الثمينة خاصة أن ايطاليا راحت تعرف ازدهارا اقتصاديا مذهلا وصارت في حاجة إلى مواد أولية لصناعتها، ولهذا كان بالنسبة إليها الشرق الأوسط والمغرب العربي مناطق حيوية لا غنى عنها، وفي هذا المجال كان يتعين عليها العمل بجد على أن تساهم في حل القضية الجزائرية وتكشف للجزائريين مدى الدعم الذي قدمته لهم دون أن تخسر علاقتها مع فرنسا والسعي إلى التفاهم مع هذه الأخيرة حتى تجد لها مكانة في هذه المنطقة وتحقق مصالحها الاقتصادية وغيرها، سيما بعد استعادة الجزائر لاستقلالها.

13. الهوامش:

[1] J.B.Dirosale, E.Serra (a cura di) Italia e Francia, 1946-1964, Milano, Franco-Angelli.1988.
[2] D. Grange, L'Italie et la Méditerranée, Les fondements d'une politique étrangère, Rome, Ecole française de Rome, 1994 .

[3] أصبحت اسطاجانو المعروفة بتريستي دولة مستقلة عام 1947، حكمتها حكومة عسكرية من الحلفاء؛ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لعدة سنوات وتم حل هذه الدولة عام 1954 وانضم القسم الشمالي منها إلى إيطاليا منطقة (أ)) والجنوبي إلى يوغسلافيا منطقة (ب) وفي الأخير انضمت رسميا إلى ايطاليا في 26 أكتوبر 1954. للمزيد ينظر:
R.h.Rainero, « Il movimento nazionalista e la situazione, dell Algeria dal 1940 Ad oggi »,Oriente Moderno ,Novembre 1954.

[4] Archivio Storico del Ministero degli Affari, Estera –Roma (ci après ASMAE), Ambasciata di Parigi (ci- après APa)1954 , busta (ci- après b) 33 telespresso, (ci- après telesp) 4225/719 ,10,11,1954.
[5] Bruna ,Bagnato, « L' Italie, La France et la guerre d'Algérie » ,dans guerres mondiales et conflits contemporains n°245, 2012,pp 41-60.

[6] D, Grange,op cit,p 46.
[7] B, Bagnato, op cit p, 43.

[8] B, Bagnato,"The decline of the imperial role of France and Italy and the future of Northern Africa" in A.varsori (ed) Europe 1945-1990s the end of ERA , London, Macmillan 1995.
[9] D, Grange," La politique européenne de Pierre Mandes France vue par les diplomates italiens » in R.Girault (sous direction de) Pierre Mandes France et le rôle de la France dans le monde ,Grenoble, PUG,1991.p99-134.
[10] J.B.Dirosale, op cit, p.58.

[11] Archives du Ministère des Affaires Etrangère. Paris,(ci-après AMAE) Série, Z. Europe (1944-1970) sous-série Italie(ci-après Italie) b,225A.Wapler à Quai d'Orsay (ci-après QO)n ;864 .Roma 24/08/1955.

[12] Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (ci-après CADN), Rome, Quirinal, Carton 171.J, Fouques Duparc à QO, n, 402/EU,2/3/1956.

[13] CADN,Rome-Quirinal. Ambassade, carton 172 « Note sur L'Algérie » n,043/20.17/08/1957.
[14] B, Bagnato , « Une solidarité ambiguë ,L'OTAN, la France et la guerre d'Algérie (1954-1958) » ,Revue d'histoire diplomatique,4 .2001.pp329-350.

[15] M.Vaisse « Le poids de la guerre d'Algérie dans la politique extérieure de la France (1958-1964) » De Gaulle en son siecle.t.VI, Paris, Plon, la documentation française .1993, pp115-120.
[16] AMAE, Série Z.Europe, Italie, 1944-1970, Vol.274 ; Instructions générales à Gaston Palewski, Paris 13 octobre 1957.

[17] j.Frémeaux, « La guerre d'Algérie et les relations internationales »,Relations internationales ,n° 105 ,Printemps,2001.pp59-76.

[18] R. Rainero, « L'Italie entre amitié française et solidarité algérienne », J.P.Rioux (dir) op cit. pp.389-396.

[19] Y.Brondino, « L'incidente di Sakiet –Sidi Youssef l'opinione publicana italiana » Milano,Marzorati, 1982 pp.329-356.

[20] AMAE, Série Z. Europe, Italie (1944-1970),Vol.286 ;dépêche ,n°506/EU.Rome,28mars1958.
[21] عندما استولى بينيتو موسولني على السلطة في إيطاليا في 30 أكتوبر 1922 حتى نهاية ديكتاتوريته يوم 25 يوليو 1943. للمزيد ينظر:
AMAE, Série Z. Europe, Italie (1944-1970,Vol.300 ;dépêche 933/EU, Rome, 12 juin 1958.

[22] « De Gaulle et l'Italie », Actes du Colloque organisé par l'Ecole française de Rome ,la FNSP ,et la fondation Charles-de-Gaulle ,Rome ,Collection de l'Ecole française de Rome,233,1997,pp.125-151.
[23] AMAE,Serie,Z.Europe, Italie 1944-1970,vol275 :dépêche n°34/IP,Rome ;8janvier 1960.
[24] G.Palewski, Mémoires d'action,(1924-1974) ,Paris, Plon,1974p.271.

[25] A.Bozzo, « Le rôle des communistes italiens pendant la guerre de libération nationale, Evaluation des événements , élaboration théorique, mobilisation et action politique »,M.Touili (dir),Le retentissement de la révolution algérienne, Alger, ,ENAL1985.PP.186-195.
[26] AN ,5AG1/339 : note pour le General de Gaulle, Paris ,15 juin 1958.
[27] J.Kessler, « La surveillance des frontières maritimes de l'Algérie 1954-1962 », Revue historique des Armées, n°2.1992, pp94-101.

[28] Service historique de la marine (ci-après SHM) 3BB7R31 : dépêche, n°100, EMG/2,17 janvier 1955.
[29] SHAT,14 S97 ; n° 6190/EMFA/2/OPS/s,Paris,14 juin 1958.

[30] Ibid, note de l'attaché militaire adressée au général Petit.5 juin 1959.

[31] Ibid : 14S97 : note de l'attaché militaire, n°876 /SP, Rome.10 juillet 1958.
[32] Documents diplomatiques français (ci-après DDF) ,1958 .t.II.n°177.pp396-397,circulaire, n114,Paris le 20septembre1958.

[33] R.H.Rainero, « L'Italie entre amitié française et solidarité algérienne, op, cit, p 395.

[34] A.N.5 AG 1/399 : note pour le General ,11 juin 1959.

[35] AMAE, Entretiens et messages ,1956-1966, Vol, 7 : Entretiens entre les ministres des Affaires étrangères de France et l'Italie, Paris .19 mars 1959.

[36] AMAE ,Série Z, Europe, Italie,1944-1970,Vol,299,dépêche, n°1156/EU, Prague ,6Aout 1959.
[37] Stéphane Mourlane, « La guerre d'Algérie dans les relations franco-italiennes (1958-1962) » op cit,p.83.
[38] DDF, 1958.t.II, n°108 pp241-246 : compte rendu des entretiens franco-italiens à l'hôtel Matignon, Paris ,7-8 aout 1958.

[39] B.Bagnato. L'Italie, op,cit, p52.

[40] G. Quagliarello, « 1958 en France dans les documents diplomatiques italiens », L'Avènement de la 5eme république, Paris, A.Colin, pp276-298.

[41] Ibidem.
[42] B. Bagnato, L'Italie, op, cit, pp.48-52.

[43] ASMAE,Ambaciata Londra,1958 ,b.144,fasc 129 :n° 4/949,25/10/1958,ISS, Carte Gronchi ,b82,fasc 625,7/10/1958. 44 -B.Bagnato, L'Italie, op cit, p 57.

[44] B.Bagnato, L'Italie, op cit,p.57.

[45] AMAE, Série Z, Europe 1956-1970, Italie, Vol. 229, télégrammes, , n°1032, Rome ,30 octobre 1958.
[46] Centre des archives contemporaines (CAC) 900,317/24.Ministère de l'Industrie, Direction générale et des Matières premières, note de la direction des Affaires économiques et financières du ministère des Affaires étrangères, Paris ,6 juin 1957.

[47] B.Bagnato.L'Italie, op cit, p.58.

[48] السلام اليوم ،25 فيفري 2017.

[49] I.Pietra, Mattei ,La pecora nera, Milano, Sugarco,1988.p234.

[50] Division Laboratoire,CRD,Sonatach.

[51] وكالة الأنباء الجزائرية، ملتقى بالجزائر العاصمة من تنظيم السفارة والمعهد الوطني الايطالي في 7 ديسمبر 2010، بالتنسيق مع المديرية العامة للأرشيف الوطني جمعت أعمال هذا الملتقى في كتاب تحت عنوان:

Enrico Mattei et l'Algérie pendant la guerre de libération nationale

شهادة دحو ولد قابلية في الكتاب، ص18، **"انريكو ماتي صديق الثورة ومؤسس شركة النفط الإيطالية (ENI)"** نقلت هذا المقال عبر النات، الجزائر، 24 ديسمبر 2018.

[52] Vaste documentation dans ASMAE, APa 1957,b74.
[53] CADN.Rome-Quirinal/Ambassade, carton 173,G.Plewski à QO ,n° 801,Roma,8 décembre 1957.
[54] ASMAE. APa 1958 b81,n° 41,AME à P.Quaroni,10 fevrier1958.
[55] Ibidem.
[56] CADN. vol.173, Palewski à MAE, télégramme 261 .le 8 mars 1958 (très urgent).
[57] G. Quagliarello, op, cit, p 290.

[58] AMAE. Série, Z. Europe, Italie, 1944-1970, vol.277 : dépêche, n°203/EU, Rome, 12 février 1959.
[59] Ibid, vol 300 : dépêche 953/EU .Rome,12 juin 1958.
[60] Ibid, dépêche ,n° 1031/EU, Rome,2 juillet 1959.

[61] DDF.1959.t.I, n° 174 pp-381-401, compte rendu des conversations franco-italiennes de Paris, 19-20 mars 1959.
[62] DDF.1959.t.I.n° 371, p873-876 ; compte rendu de la conversation entre le général de Gaulle et M.Gronchi dans le train présidentiel ,24 juin 1959.

[63] le Monde,27juin 1959.

[64] M.Thomas, « France accused ; French North Africa before the United Nations 1952-1962 »,Contemporary ,European, History 10-1march 2001,pp.91-121.

[65] خلال الدورة الثالثة عشر يبدو أن الطابع التعسفي –حسب الفرنسيين– والغير المدروس في تغير تصويت الأمريكيين على المسألة الجزائرية ارتبط بالإجراء المستخدم في الاستفتاء الذي جرى بالمناداة الاسمية حسب الحروف الأبجدية لم يكن له أثر لدى الحلفاء الغربيين. للمزيد ينظر :

El-Machat, Les Etats Unies et l'Algérie, De la méconnaissance à la reconnaissance, 1945-1962, Paris, L'Harmattan, 1996.

[66] DDF.1959,t.II, n° 109,p.296-302 : entretiens franco-italiens du 4 septembre 1959.

[67] AMAE. Série Z, Europe, Italie, 1944-1970, vol.300 : télégrammes n° 964, Rome, 30 septembre1959.

[68] DDF1959.t.II. n° 305, PP.798-800, fiche de la sous-direction des Nations Unie et Organisations internationales, Paris, 28 décembre 1959.

[69] عندما أثيرت قضية مساندة فرنسا خلال انعقاد مجلس الوزراء الايطالي في 8 فيفري 1961 كانت أقل حماسا على خلاف جلسة عام 1959 التي خلفت إجماعا دون صعوبات كبيرة. للمزيد ينظر:

ACS,PCM, p 64.

[70] DDF, 1958.t. II, n° 430, pp.896898 : compte rendu d'un entretien entre le général de Gaulle et M. Fanfani à l'hôtel, Matignon, Paris 18 décembre 1958.

[71] B.Bagnato. L'Italie, op, cit, p54.

[72] Ibid, p.57.

[73] B.Bagnato. L'Italie, op, cit, pp 58- 60.

14. قائمة المصادر والمراجع:

أ. المراجع العربية:

1- السلام اليوم ،25 فيفري 2017.

2- وكالة الأنباء الجزائرية، ملتقى بالجزائر العاصمة من تنظيم السفارة والمعهد الوطني الايطالي في 7 ديسمبر 2010. بالتنسيق مع المديرية العامة للأرشيف الوطني جمعت أعمال هذا الملتقى في كتاب تحت عنوان:
Enrico Mattei et l'Algérie pendant la guerre de libération nationale

شهادة دحو ولد قابلية في الكتاب، ص18. "انريكو ماتي صديق الثورة ومؤسس شركة النفط الإيطالية (ENI)" نقلت هذا المقال عبر النات، الجزائر، 24 ديسمبر 2018.

ب. المصادر والمراجع الأجنبية:

1-A.Bozzo, « Le rôle des communistes italiens pendant la guerre de libération nationale, Evaluation des événements, élaboration théorique, mobilisation et action

politique »,M.Touili (dir),Le retentissement de la révolution algérienne, Alger, ,ENAL1985.PP.186-195.

2-Archives du Ministère des Affaires Etrangère. Paris,(ci-après AMAE) Série, Z. Europe (1944-1970) sous-série Italie(ci-après Italie) b,225A.Wapler à Quai d'Orsay (ci-après QO)n ;864 .Roma 24/08/1955.

3-AMAE, Série Z. Europe, Italie, 1944-1970, Vol.274 ; Instructions générales à Gaston Palewski, Paris 13 octobre 1957.

4-AMAE, Série Z. Europe, Italie (1944-1970),Vol.286 ;dépêche ,n°506/EU.Rome,28mars1958.

5 -AMAE, Série Z. Europe, Italie (1944-1970,Vol.300 ;dépêche,n° 933/EU, Rome, 12 juin 1958.

6-AMAE, Serie, Z. Europe, Italie 1944-1970,vol 275 :dépêche n°34/IP,Rome ;8janvier 1960.

7 -AMAE, Entretiens et messages ,1956-1966, Vol, 7 : Entretiens entre les ministres des Affaires étrangères de France et l'Italie, Paris .19 mars 1959 .

8-AMAE ,Série Z, Europe, Italie,1944-1970,Vol,299,dépêche, n°1156/EU, Prague ,6Aout 1959.

9-AMAE, Série Z, Europe 1956-1970, Italie, Vol. 229, télégrammes, , n°1032, Rome ,30 octobre 1958.

10-AMAE. Série Z, Europe, Italie, 1944-1970, vol.300 : télégrammes n° 964, Rome, 30 septembre1959.

11-AMAE. Série, Z. Europe, Italie, 1944-1970, vol.277 : dépêche, n°203/EU, Rome, 12 février 1959.

12-AMAE, Série Z. Europe, Italie (1944-1970),Vol.286 ;dépêche ,n°506/EU.Rome,28mars1958.

13-AMAE, Série Z. Europe, Italie (1944-1970),Vol.300 ;dépêche,n° 933/EU, Rome, 12 juin 1958.

14-AN ,5AG1/339 : note pour le General de Gaulle, Paris ,15 juin 1958.

15-A.N.5 AG 1/399 : note pour le General ,11 juin 1959 .

16-Archivio Storico del Ministero degli Affari, Estera –Roma (ci après ASMAE),Ambasciata di Parigi (ci- après APa)1954 , busta (ci- après b) 33 telespresso, (ci- après telesp) 4225/719 ,10,11,1954.

17-ASMAE, Ambaciata Londra,1958 ,b.144, fasc 129 :n° 4/949,25/10/1958,ISS, Carte Gronchi ,b82,fasc 625,7/10/1958.

18-ASMAE.APa 1958 b81,n° 41,AME à P.Quaroni,10 fevrier1958.

19-Vaste documentation dans ASMAE, APa 1957,b74.

20-Bruna ,Bagnato, « L' Italie, La France et la guerre d'Algérie » ,dans guerres mondiales et conflits contemporains n°245, 2012,pp. 41-60.

21-B, Bagnato,"The decline of the imperial role of France and Italy and the future of Northern Africa" in A.varsori (ed) Europe 1945-1990s the end of ERA , London, Macmillan 1995.

22- B, Bagnato , « Une solidarité ambiguë ,L'OTAN, la France et la guerre d'Algérie (1954-1958) » ,Revue d'histoire diplomatique,4 .2001.pp329-350.

23-Centre des archives contemporaines (CAC) 900,317/24.Ministère de l'Industrie, Direction générale et des Matières premières, note de la direction des Affaires économiques et financières du ministère des Affaires étrangères, Paris ,6 juin 1957 .

24-Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (ci-après CADN), Rome, Quirinal, Carton 171.J, Fouques Duparc à QO, n, 402/EU,2/3/1956.

25-CADN,Rome-Quirinal. Ambassade, carton 172 « Note sur L'Algérie » n,043/20.17/08/1957.

26 -CADN.Rome-Quirinal/Ambassade, carton 173,G.Plewski à QO ,n° 801,Roma,8 décembre 1957.

27-CADN. vol.173, Palewski à MAE, télégramme 261 .le 8 mars 1958 (très urgent).

28-Documents diplomatiques français (ci-après DDF) ,1958 .t.II.n°177.pp396-397,circulaire, n114,Paris le 20septembre1958 .

29 -DDF, 1958.t.II, n°108 pp241-246 : compte rendu des entretiens franco-italiens à l'hôtel Matignon, Paris ,7-8 aout 1958 .

30-DDF.1959.t.I, n° 174 pp-381-401, compte rendu des conversations franco-italiennes de Paris, 19-20 mars 1959.

31-DDF.1959.t.I.n° 371, p873-876 ; compte rendu de la conversation entre le général de Gaulle et M.Gronchi dans le train présidentiel ,24 juin 1959 .

32-DDF.1959,t.II, n° 109,p.296-302 : entretiens franco-italiens du 4 septembre 1959 .

33-DDF1959.t.II. n° 305, PP.798-800, fiche de la sous-direction des Nations Unie et Organisations internationales, Paris, 28 décembre 1959 .

34-DDF, 1958.t. II, n° 430, pp.896898 : compte rendu d'un entretien entre le général de Gaulle et M. Fanfani à l'hôtel, Matignon, Paris 18 décembre 1958 .

35-Division Laboratoire, CRD, Sonatach

36- D, Grange," La politique européenne de Pierre Mandes France vue par les diplomates italiens » in R.Girault (sous direction de) Pierre Mandes France et le rôle de la France dans le monde ,Grenoble, PUG,1991.p99-134.

37-D. Grange, L'Italie et la Méditerranée, Les fondements d'une politique étrangère, Rome, Ecole française de Rome, 1994 .

38- « De Gaulle et l'Italie », Actes du Colloque organisé par l'Ecole française de Rome ,la FNSP ,et la fondation Charles-de-Gaulle ,Rome ,Collection de l'Ecole française de Rome,233,1997,pp125- 151.

39- El-Machat, Les Etats Unies et l'Algérie, De la méconnaissance à la reconnaissance, 1945-1962, Paris, L'Harmattan, 1996.

40-G. Quagliarello, « 1958 en France dans les documents diplomatiques italiens », L'Avènement de la 5eme république, Paris, A.Colin, pp276-298.

41- G.Palewski, Mémoires d'action,(1924-1974), Paris, Plon,1974,p 271.

42-I.Pietra, Mattei ,La pecora nera, Milano, Sugarco,1988.p234.

43-J.B.Dirosale, E.Serra (a cura di) Italia e Francia, 1946-1964,Milano ,Franco-Angelli.1988.

44-j. Frémeaux, « La guerre d'Algérie et les relations internationales »,Relations internationales ,n° 105 ,Printemps,2001.pp59-76 .

45-J.Kessler, « La surveillance des frontières maritimes de l'Algérie 1954-1962 », Revue historique des Armées, n°2.1992, pp94-101.

46-le Monde,27juin 1959.

47-M.Thomas, « France accused ; French North Africa before the United Nations 1952-1962 »,Contemporary European, History 10-1march 2001,pp 91-121.

48-M.Vaisse « Le poids de la guerre d'Algérie dans la politique extérieure de la France (1958-1964) » De Gaulle en son siecle.t.VI, Paris, Plon, la documentation française .1993, pp115-120.

49-R.h.Rainero, « Il movimento nazionalista e la situazione, dell Algeria dal 1940 Ad oggi »,Oriente Moderno, Novembre 1954 .

50-Service historique de la marine (ci-après SHM) 3BB7R31 : dépêche, n°100, EMG/2,17 janvier 1955.

51-SHAT,14 S97 ; n° 6190/EMFA/2/OPS/s,Paris,14 juin 1958 .

52- Y.Brondino, « L'incidente di Sakiet –Sidi Youssef l'opinione publicana italiana » Milano,Marzorati, 1982 pp.329-356.